الدروس المستفادة من التجربة الاوروبية في بناء الاتحاد المغاربي
– دراسة مقارنة لتجربتي التكامل في الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي–

د./ بهلولي فيصل*

Abstract:

Tous les indicateurs montrent que les tentatives d'intégration entre les payes du Maghreb ont échouées, et pour cela nous allons essayer a travers cette étude de tirer profil de l'expérience intégrative européenne et tirer des leçons qui peuvent contribuer a l'activation de l'union du Maghreb arabe, considérant que l'expérience européenne est unique et typique pour les diverses expériences d'intégration dans le monde.

Les mots clés: Union Européenne, Union de Maghreb arabe, Expériences d'intégration.

الملخص:

توضح كل المؤشرات أن محاولات التكامل بين دول المغرب العربى باءت كلها بالفشل الذريع، ومن أجل ذلك سوف نحاول من خلال هذه الدراسة الاستفادة من التجربة التكاملية الأوروبية واستخلاص بعض الدروس التى يمكن أن تساهم فى تفعيل الاتحاد المغاربى، باعتبار التجربة الأوروبية هى التجربة التكاملية الفريدة والنموذجية لمختلف التجارب التكاملية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبى، اتحاد المغرب العربى، تجارب التكامل.

* أستاذ محاضر (ب) - جامعة البليدة2 علي لونيسي

مقدمة:

لقد تناول عدد كبير من الباحثين مسألة التكامل بين دول المغرب العربى للتعرف على الأسباب التي حالت دون انطلاقها وتوصلوا جميعا إلى النتيجة نفسها أن غياب الإرادة السياسية المغاربية هو السبب الرئيسى إن لم يكن الوحيد لتعثر تلك التجربة، إلا أن الواقع يقول أن الإرادة الشعبية موجودة وحاضرة، لكنها قصيرة النفس غالبا وتأخذ شكل الموجات التي سرعان ما تنكسر بمجرد اصطدامها بالشاطئ ثم ما تلبث أن تفقد قوة اندفاعها وتتلاشى لتبدأ بعد ذلك حالة من الجزر والانحسار، ومن وجهة نظر بحثية سنجعل من دراسة التجربة الأوروبية دراسة تحليلية ومقارنة التجربة المغاربية بها، محاولة منا لاستخلاص الدروس المستفادة من التجربة الاوروبية فى بناء الاتحاد المغاربى.
ومن خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية هذا البحث فى شكل التساؤل التالى:

ما مدى إمكانية تطبيق الدروس المستفادة من تجربة التكامل الأوروبية فى بناء الاتحاد المغاربى؟

وتتفرع هذه الأخيرة إلى عدد من الإشكاليات الفرعية فى شكل التساؤلات الآتية:

- ما هى المكانة والموقع الذى يعتليه كل من الاتحاد الأوروبى والاتحاد المغاربى اليوم في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية؟
- كيف تمكنت دول الاتحاد الأوروبي من تأسيس واحد من أكبر التكتلات في العالم بالرغم من وجود اختلافات قومية وغيرها؟ وكيف استطاعت تجاوز العديد من العقبات وصولا إلى هذه الصيغة من العمل المشترك؟
- ما هي المعوقات الداخلية والخارجية التي تمنع من تحقيق التكامل المغاربي السياسي والاقتصادي؟

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع عدة فرضيات سيتم اختبارها وتحليلها للتأكد من صحتها خلال هذه الدراسة:

- يعتبر الإتحاد الأوروبي اليوم من أكثر التكتلات الإقليمية تطورا ومساهمة في الاقتصاد والتجارة الدوليين، عكس الاتحاد المغاربي الذي تبقى مساهمته هامشية ولا تكاد تذكر؛
- نشأت تجربة التكامل الأوروبي بين دول قومية متبلورة مكتملة النضج مما ساهم في إنشاء بنية تنظيمية مميزة وشديدة التعقيد، كما أن العوامل الداخلية والإقليمية المحيطة بها ساهمت في إنجاح هذه التجربة؛
- إن دول المغرب العربي مرت بظروف داخلية وخارجية حالت دون تحقيق التكامل فيما بينها، بالرغم من وجود مقومات الوحدة المغاربية، إضافة إلى العوامل الطارئة التي تعرضت لها هذه التجربة والتى عرقلت فى مجملها وجود تكتل مغاربى مشترك.

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات المتبناة تم تقسيم هذا البحث إلى محورين أساسيين كالآتي:

- مكانة الاتحادين الأوروبي والمغاربي في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية؛
- المقارنة بين التجربتين واستخلاص عوامل نجاح التجربة الأوروبية وتعثر التجربة المغاربية في التكامل.

1) مكانة الاتحادين الأوروبي والمغاربي في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البنى والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في استكمال المسيرة التكاملية، فلا يكاد يمر حدث على المستوى الأوروبي إلا ويؤكد أن المسيرة الأوروبية كانت ولا تزال مسيرة عدة دول، تجتمع حسب ما تمليه مصالحها المشتركة، وهو ما حول الاتحاد الأوروبي إلى أكبر مجموعة دولية إقليمية.

1-1) مكانة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية:

تعتبر التجربة الأوروبية النموذج الأمثل ومن أهم وأقوى التكتلات الإقليمية في العالم، وقد أعطى هذا النجاح التجربة الأوروبية ثقلا سياسيا واقتصاديا متزايدا، وأهمية بالغة وتأثير كبير على النظام العالمي من حيث امكانية ظهور قطب جديد في العلاقات الدولية بعد الهيمنة والتفرد الأمريكي، ونقديا نجاحه في تطبيق عملة أوروبية موحدة هي اليورو[1].

1-1-1)مكانة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي: يعتبر الاتحاد الأوروبي القوة الاقتصادية الأولى في العالم في السنوات العشر الأخيرة، فقد ساهم بحوالي 28% من الناتج الاجمالي العالمي كمتوسط في الفترة (2004-2014) مقابل 25% و8% لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على التوالي خلال نفس الفترة، إلا أنه شهد عقب الأزمة الاقتصادية التي عصفت به العديد من الآثار كان أهمها انخفاض الناتج متبوعا بانخفاض الطلب المحلي وخصوصا الاستثمار، مع تباين الضرر على اقتصاديات المنطقة حسب ما كان لدى كل منها من اختلالات قبل وقوع الأزمة[2].

والجدول التالي يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي ومساهمته في الناتج الإجمالي العالمي للفترة (2004-2014):

الجدول رقم 01 – نمو الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي ومساهمته في الناتج الإجمالي العالمي للفترة (2004-2014)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات		200	200	200	200	200	200	200	200	200	201	201	201
إ.أو	النمو	2,5	2,0	3,4	3,1	0,5	-4,4	2,1	1,7	-0,5	0,2	1,4	
	المساهمة	31,7	30,6	29,9	30,6	30,2	28,2	25,8	25,1	23,2	23,2	22,2	
الو.م.أ		28,6	28,1	28,2	27,2	23,7	24,3	23,1	21,6	22,6	21,4	22,4	
الصين		4,5	4,8	5,5	5,9	7,1	8,6	9,3	10,4	11,4	11,6	12,5	
اليابان		10,8	9,8	9,2	8,0	7,0	8,1	8,7	8,7	8,3	6,3	6,7	
البرازيل		1,5	1,9	2,2	2,4	2,7	2,7	3,3	3,5	3,1	3,2	2,8	
روسيا		1,4	1,6	2,0	2,4	2,6	2,1	2,3	2,7	2,8	4,0	2,8	
الهند		1,7	1,8	1,8	2.0	2.0	2,2	2,7	2,6	2,6	2,8	2,2	

المصدر: « PIB mondial et PIB de l'union européenne », Document du FMI, Washington-USA, 2012, P01, et autres sources.

2-1-1) مكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية: يعتبر الاتحاد الأوروبي القوة التجارية الأولى في العالم، فهو يساهم بأكثر من 17% من حجم التجارة الدولية، مقارنة بـ 15% للولايات المتحدة الأمريكية و9% للصين، وقد ساهمت إزالة

الحواجز أمام التجارة داخل الاتحاد الأوروبي بازدهارها وتعزيز التزامها في تطوير التجارة العالمية، إذ أنه من الملاحظ أن السياسية التجارية المشتركة آخذة في التغيير، فبعدما اقتصرت في البداية على التجارة في السلع، بدأت في التوسع التدريجي لتشمل الخدمات.

والجدول التالي يوضح مساهمة الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية للفترة (2004-2013):

الجدول رقم 02 – مساهمة الاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية للفترة (2004-2013)

الوحدة: مليون دولار أمريكي، نسبة مئوية (%)

السنوات	التجارة في السلع (باستثناء التجارة البينية)						التجارة في الخدمات (باستثناء التجارة البينية)					
	الصادرات			الواردات			الصادرات			الواردات		
	قيمة	مساهمة	مرتبة	قيمة	مساهمة	مرتبة	قيمة	مساهمة	مرتبة	قيمة	مساهمة	مرتبة
2004	1204	18,1	الأولى	1281	18,3	الثانية	427	27,8	الأولى	382	25,1	الأولى
2005	1328	17,1	الأولى	1462	18,0	الثانية	480	27,1	الأولى	422	24,4	الأولى
2006	1482	16,4	الأولى	1698	18,1	الثانية	555	27,3	الأولى	471	24,0	الأولى
2007	1698	16,4	الأولى	1952	18,4	الثانية	667	27,7	الأولى	545	24,0	الأولى
2008	1925	15,9	الأولى	2282	18,3	الأولى	743	26,9	الأولى	621	23,9	الأولى
2009	1528	16,2	الأولى	1673	17,4	الأولى	652	26,3	الأولى	543	23,0	الأولى
2010	1788	15,1	الأولى	1991	16,5	الأولى	685	24,4	الأولى	590	21,9	الأولى
2011	2133	14,9	الأولى	2350	16,2	الأولى	784	24,7	الأولى	644	21,1	الأولى
2012	2167	14,7	الأولى	2301	15,4	الثانية	831	24,8	الأولى	651	20,1	الأولى
2013	2307	15,3	الأولى	2235	14,8	الثانية	891	25,2	الأولى	668	19,7	الأولى

المصدر: «Statistiques du commerce international de la période (2004-2013) », Documents de l'organisation mondiale du commerce (OMC), Genève-Suisse, (2005-2014).

وقد تم التأكيد على أهمية السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي من حقيقة أن حجم المبادلات التجارية البينية داخل الاتحاد الأوروبي التي تشكل اليوم ضعف حجم التجارة الخارجية، وهي تعكس إلى حد ما العلاقات التاريخية والموقع الجغرافي[3]، ولقد كان لاعتماد اليورو كعملة نقدية موحدة الأثر الإيجابي عليها، إذ عرفت ارتفاعا متواصلا إلى غاية سنة 2008، أين عرفت انخفاضا نتيجة التأثر الكبير والواضح بالأزمة الاقتصادية والعالمية الأخيرة، لتعاود بعد ذلك الارتفاع.

والجدول التالي يوضح واقع التجارة الأوروبية البينية للفترة (2004-2014):

الجدول رقم 03 – واقع التجارة الأوروبية البينية للفترة (2004–2014)

الوحدة: مليار أورو

	السنوات	200	200	200	200	200	200	200	200	201	201	201
الصادرات	البينية	2.07	2.21	2.49	2.66	2.71	2.19	2.54	2.80	2.82	2.84	2.93
	الكلية	953	1.05	1.16	1.24	1.31	1.09	1.34	1.56	1.69	1.73	1.70
	النسبة (%)	217,	210,	215,	214,	207,	200,	188,	179,	167,	163,	172,
الواردات	البينية	1.99	2.14	2.42	2.59	2.64	2.13	2.47	2.74	2.75	2.77	2.85
	الكلية	1.02	1.18	1.35	1.43	1.56	1.20	1.50	1.72	1.79	1.68	1.68
	النسبة (%)	194,	181,	178,	181,	169,	176,	163,	158,	153,	164,	169,

المصدر: «Commerce intra et extra EU28 par états membre », Données de la commission européenne, www.ec.europa.eu/eurostat, 30/05/2015.

2–1) مكانة الاتحاد المغاربي في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية:

تعاني دول المغرب العربي من التهميش المتزايد نتيجة عدم اندماجها في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، والذي يفوت عليها ما نسبته 2–3 نقاط مئوية من النمو سنويا وفقا لتقارير البنك الدولي، ناهيك عن الآثار غير المباشرة لذلك على اقتصادياتها.

1–2–1) مكانة الاتحاد المغاربي في الاقتصاد العالمي: لقد قدر الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية بـ 444 مليار دولار، أي أن هذا الأخير لا يساهم سوى بـ 0,6% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والمقدر 73.800 مليار دولار سنة 2013، كما أنه لا يمثل سوى 2,65% و2,6% على من الناتج لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على التوالي[4]، أما سنة 2014 فلم تتجاوز نسبة هذه المساهمة 0,53%.

والجدول التالي يوضح مساهمة الدول المغاربية في الناتج الإجمالي العالمي للفترة (2004–2014):

الجدول رقم 04 – مساهمة الدول المغاربية في الناتج الإجمالي العالمي للفترة (2004-2014)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	المساهمة في الناتج الاجمالي العالمي (PIB)										
	200	200	200	200	200	200	200	200	200	201	201
الجزائر	0,20	0,22	0,23	0,24	0,27	0,23	0,25	0,28	0,28	0,27	0,27
تونس	0,07	0,07	0,07	0,07	0,07	0,07	0,07	0,06	0,06	0,06	0,06
المغرب	0,13	0,13	0,13	0,13	0,14	0,15	0,14	0,14	0,13	0,13	0,14
ليبيا	0,08	0,09	0,11	0,13	0,15	0,11	0,12	0,05	0,11	0,10	0,05
موريتانيا	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01
كل د.م.غ	**0,4**	**0,5**	**0,5**	**0,5**	**0,6**	**0,5**	**0,5**	**0,5**	**0,5**	**0,5**	**0,5**

المصدر: Les données de la banque mondiale, www.banquemondiale.org, 20/05/2015.

1-2-2) مكانة الاتحاد المغاربي في التجارة الدولية: رغم انفتاح الدول المغاربية على العالم الخارجي، وذلك بما تمثله التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي، إلا أن حجم هذه المبادلات سوى نسبة ضئيلة من إجمالي حجم التجارة العالمية، فهي لا تساهم سوى بـ 0,7% و0,9% كمتوسط في الصادرات والواردات الدولية على التوالي[5].

والجدول التالي يوضح مساهمة الدول المغاربية في التجارة الدولية للسلع في الفترة (2004-2013):

الجدول رقم 05 – مساهمة الدول المغاربية في التجارة الدولية للسلع للفترة (2004-2013)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	الجزائر		تونس		المغرب		ليبيا		موريتانيا		كل د.م.غ
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
2004	0,35	0,19	0,11	0,13	0,11	0,19	0,19	0,10	0,01	0,01	**0,62**	**0,77**
2005	0,44	0,18	0,10	0,12	0,11	0,19	0,28	0,12	0,01	0,01	**0,62**	**0,94**
2006	0,45	0,17	0,10	0,12	0,10	0,19	0,32	0,11	0,01	0,01	**0,60**	**0,98**
2007	0,44	0,19	0,11	0,13	0,11	0,22	0,35	0,14	0,01	0,01	**0,69**	**1,02**
2008	0,49	0,24	0,12	0,15	0,12	0,26	0,39	0,13	0,01	0,01	**0,79**	**1,13**
2009	0,36	0,31	0,11	0,15	0,11	0,26	0,30	0,19	0,01	0,01	**0,92**	**0,89**
2010	0,38	0,26	0,12	0,14	0,11	0,23	0,35	0,19	0,01	0,01	**0,83**	**0,97**
2011	0,40	0,25	0,11	0,13	0,10	0,23	0,08	0,04	0,01	0,01	**0,66**	**0,70**
2012	0,40	0,25	0,12	0,13	0,09	0,24	0,28	0,14	0,01	0,02	**0,78**	**0,90**
2013	0,35	0,29	0,12	0,13	0,09	0,24	0,18	0,13	0,01	0,02	**0,81**	**0,75**

المصدر: «Statistiques du commerce international de la période (2004-2013) », Documents de l'organisation mondiale du commerce (OMC), Genève-Suisse, (2005-2014).

«التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 » ، صندوق النقد العربي، أبوظبي–الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 427.

أما فيما يخص المبادلات التجارية البينية فتتميز بمحدوديتها، سواء في بداية التجربة أو في الوقت الحالي، إذ لا تتعدى نسبة 4% وهي ضعيفة جدا مقارنة بالتجمعات التكاملية الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي (عند توقيع معاهدة روما كانت نسبة التجارة البينية للدول الستة المكونة للجماعة الأوروبية حوالي40%)[6] ، ورغم الزيادة في حجم التجارة المغاربية البينية في السنوات الأخيرة، إلا أن مساهمتها في إجمالي التجارة الخارجية المغاربية تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالتجمعات الإقليمية الأخرى[7].

والجدول التالي يوضح تطور مؤشرات التجارة البينية المغاربية في الفترة (2004–2013):

الجدول رقم 06 – مؤشرات التجارة البينية المغاربية في الفترة (2004–2013)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التجارة المغاربية البينية	3118	3898	4587	5798	8169	6229	7210	7077	9880	10536
الصادرات المغاربية البينية	1610	2030	2241	2890	4121	3258	3960	3724	4833	4673
الواردات المغاربية البينية	1508	1868	2345	2907	4048	2972	3251	3353	5046	5863
مساهمة تج البينية في إجم تج مغ(%)	2,4	2,2	2,3	2,4	2,6	2,7	2,7	2,8	3,2	3,6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات الفترة (2005–2014)، صندوق النقد العربي، أبوظبي–الإمارات العربية المتحدة.

2) المقارنة بين التجربتين واستخلاص عوامل نجاح التجربة الأوروبية وتعثر التجربة المغاربية في التكامل:

إن نجاح التجربة الأوروبية لم يكن وليد الصدفة، وانما كان نتاج مجهودات جبارة مع التعامل الرشيد في تجاوز العقبات والصعاب التي واجهتها، وقد تدعمت هذه التجربة بتوافر الرغبة والإرادة السياسية، هذه الأخيرة التي لم تستطع الدول المغاربية أن توفرها، في مقابل تشبثها بالسيادة الوطنية المزعومة وعدم تقديم التنازلات لصالح التجمع الإقليمي، ومن تم كانت الإرادة السياسية عائقا وسببا مباشرا لفشل المحاولات التكاملية فيما بينها.

2–1) دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الأوروبية والمغاربية في التكامل:

تعتبر التجربة الأوروبية أنجح ظاهرة إقليمية للتكامل مند نهاية الحرب العالمية الثانية، ولذلك كانت هذه التجربة ولا تزال نموذجا يقتدى به فى عملية التكامل بين دول العالم، بالمقابل مازالت تجربة التكامل بين دول المغرب العربى، تراوح مكانها فى حين تتسابق بقية دول العالم الأخرى إلى التكامل فيما بينها فى ظل ما يعرفه العالم اليوم من تحولات فى إطار ما يسمي بالعولمة، وهو ما يدفعنا لدراسة هاتين التجربتين من خلال محاولة إجراء مقارنة وابراز أوجه التماثل والاختلاف بينهما.

2–1–1) أوجه التشابه بين التجربتين الأوروبية والمغاربية في التكامل: تتميز التجربتين بوجود أوجه تشابه بينهما، إذ يتكون كل منهما من دول ذات سيادة سياسية وأحجام متباينة وامكانيات اقتصادية مختلفة، وأن كل الدول في التجربتين تشترك بروابط مشتركة ساعدتها على تسريع والتقدم في عملية التكامل، وهو ما يظهر من خلال المقارنة السطحية بينها، إلا أن التعمق في ذلك يظهر اختلافات من حيث المضمون والجوهر.

- **الفكرة الأساسية لإقامة التكامل في التجربتين:** يؤكد الكثير من الباحثين أن نشأة التجربة الأوروبية في التكامل، كانت مرتكزة في البداية على فكرة أساسية وهي تجاوز معضلة سياسية وأمنية رئيسية، وهي مسألة التسلح الألماني واسترجاع هيمنتها على القارة[8]؛ بالمقابل تمثلت الفكرة التي تأسست من خلالها التجربة المغاربية في التكامل في البداية في دعم كفاح هذه الدول في سبيل حصولها على الاستقلال، ومن ثم تبلورت فكرة إنشاء اتحاد المغرب العربي لتجاوز الخلافات الثنائية وتحقيق الأهداف المشتركة.

وبالتالي يمكن التأكيد على أن الفكرة الأساسية لقيام التجربتين تتشابه إلى حد ما، والمرتكزة أساسا إلى تفادي ونبذ الحروب والصراعات الدموية من جهة، والحاجة لتكثيف وتقوية الجهود لمواجهة التحديات المستقبلية من جهة أخرى.

- **الإطار الزمني لظهور فكرة التكامل في التجربتين:** لقد ظهرت فكرة التكامل في التجربتين في نفس الفترة تقريبا، حيث انطلقت التجربة الأوروبية في بداية الخمسينات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتبعتها التجربة المغاربية فعليا بعد سنوات قليلة (في إطار مؤتمر طنجة المنعقد سنة 1958 بعد مؤتمر القاهرة سنة 1947)، في وقت كانت تناضل من أجل نيل استقلالها من الاستعمار الذي نهب ثرواتها طيلة عقود من الزمن؛

- **الروابط المشتركة بين الدول في التجربتين:** تظهر المقارنة بين التجربتين الأوروبية والمغاربية وجود أوجه تشابه بينهما، فكلاهما يضم دولا ذات سيادة تتباين في أحجامها وقوتها وثرواتها، وترتبط فيما بينها بروابط مشتركة، ولكن من طبيعة مختلفة، تدفعها للتعاون فيما بينها بروابط الدين واللغة والتاريخ[9]؛

فبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي نجد أن أنظمتها السياسية تتشابه إلى حد كبير، وهي تشترك فيما بينها بروابط المصلحة الاقتصادية والسياسية أساسا، وتظلها روابط دينية وحضارية عامة، كما هو الحال بالنسبة لدول المغرب العربي.

2-1-2) أوجه الاختلاف بين التجربتين الأوروبية والمغاربية في التكامل: إذا كانت المقارنة السابقة تظهر بعض السمات المشتركة بين التجربتين من حيث الشكل، فإن دراسة أكثر عمقا تظهر وجود فوارق واختلافات عديدة بينهما من حيث الجوهر والمضمون، وكان لهذه العوامل كلها تأثير واضح في الخصائص الذاتية لكل من التجربتين.

- **السياق الداخلي لقيام التجربتين:** بمقارنة بسيطة نجد أن التجربة الأوروبية نشأت في ظروف داخلية لعبت دورا أساسيا في عملية التكامل والنمو، على عكس التجربة المغاربية التي نشأت بين دول غير مكتملة النمو والنضج التي أوجدها الاستعمار، والتي عكست واقع التجزئة الذي تعيش فيه هذه الدول؛

✓ **بالنسبة للتجربة الأوروبية:** رغم أن التجربة الأوروبية نشأت بين دول قومية متبلورة ومكتملة النضج ولكل منها خصوصيتها وهويتها الثقافية والقومية، إلا أنه تشكلت قناعة لدى الجميع أن هدف العملية التكاملية ليس إضعاف الخصوصيات الثقافية والقومية أو العمل على توحيدها بل دعم هذه الخصوصيات وإزالة ما بينها من تنافر أو تناقض انطلاقا من قناعة تؤكد أن تقوية الكل لا يكون إلا بتقوية الجزء.

وان انطلاق التجربة الأوروبية في تحقيق الوحدة السياسية على مراحل وبشكل متدرج، بعيدًا عن القفزات السريعة والمفاجئة وانطلاقا من مصالح ومنافع متبادلة ومتكافئة، كما أن أساس إدارة التكامل في التجربة الأوروبية مبني على إعطاء مؤسسات الإتحاد سلطات حقيقية في مواجهة الدول الأعضاء أوسع من الصلاحيات السيادية للأجهزة الوطنية

المتخصصة، وهو ما جعلها تلعب دورا حاسما في تفعيل السوق الأوروبية المشتركة ودفعها إلى مراحل متقدمة للتكامل والذي وصل إليه الاتحاد الأوروبي اليوم[10].

- ✓ **بالنسبة للتجربة المغاربية:** بالمقابل فقد نشأت هذه التجربة بين دول غير مكتملة النمو والنضج بسبب الكيانات المصطنعة التي أوجدها الاستعمار، والتي عكست واقع التجزئة الذي تطلب هدمه وتغييره وبناء دولة واحدة على أنقاضه، كما أن خيار هذه الدول بعد الاستقلال بناء الدولة القطرية على حساب فكرة البناء الوحدوي المغاربي أوقف العلاقات المغاربية عند حدود الدولة القطرية، وجعلها محكومة بمقياس المصالح الفردية الضيقة[11].

وانطلاقا من هذا وجدت هذه التجربة نفسها منذ البداية في ظل اختلاف الرؤى الوحدوية بين تيارين، أولها تيار وحدوي يدعو إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق إلى تحقيق الوحدة المغاربية،، أما الثاني فكان يرى أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات(المدخل الوظيفي)، والذي يندرج عبر مراحل تهيئ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحدته، وهذا ما تبناه اتحاد المغرب العربي فيما بعد[12].

- **السياق الإقليمي والدولي لقيام التجربتين:** هناك فرق واضح بين هذه الظروف بالنسبة لقيام التجربتين، ففي حين لقيت التجربة الأوروبية ترحيبا وتشجيعا اقليميا ودوليا ساعدها على النمو والترعرع في بيئة حاضنة ومرحب بها، ولدت التجربة المغاربية خاصة في بداياتها في بيئة اقليمية معاكسة بل ومعادية لها مما أدى إلى عرقلتها وتعثرها؛

- ✓ **بالنسبة للتجربة الأوروبية:** لقد ساعدت الظروف الاقليمية والدولية أوروبا على معالجة كافة الأمور ذات الصلة بقضايا الأمن الأوروبي في إطار مؤسسة أوروبية تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية أو بالتنسيق معها، واضفاء طابع القدسية على الحدود الموروثة عن ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية ،إضافة إلى حرية أوروبا في إقامة ما تراه من أطر مؤسسية وتنظيمية خاصة لتحقيق التعاون وتنسيق السياسات في كافة المجالات، بما في ذلك إمكانية تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي والسياسي[13].

كما يعد مجلس أوروبا الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي جسد عملية الاندماج الجمالي الكامل للنظامين الإقليميين الأوربيين الغربي والشرقي في نظام اقليمي أوروبي واحد بمعناه الشامل، وذلك بعد أن انضمت إليه تباعا جميع دول أوروبا الشرقية، وحصول تنامي للعلاقة فيما بعد مع روسيا الاتحادية يعود له الفضل الكبير في حركة الاندماج والتكامل الأوروبي[14].

- ✓ **بالنسبة للتجربة المغاربية:** لقد حالت الظروف الإقليمية والسياسية دون اكتمال التجربة المغاربية، فعلى الرغم من أن البعد القومي الذي تحدده اعتبارات (ثقافية، تاريخية، لغوية، حضارية، جغرافية و مصالح اقتصادية)، أحد أبرز خصائص منطقة المغرب العربي التي تميزها عن كافة النظم الإقليمية الأخرى، غير أن هذا البعد القومي تحول في كثير من الأحيان إلى عامل خلاف تثيره الحساسيات والصراعات الداخلية.

كما تعد مشكلة الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري من أهم الأسباب الرئيسية التي أعاقت العمل الوحدوي المغاربي أكثر من مرة، كما أن اختلاف النظم والإيديولوجيات السياسية وتباين موازين القوى بين وحدات النظام أدى إلى تبوأ القضية الأمنية الأولوية وخاصة أمن النظم الحاكمة، وتجاهل القضايا التنموية والحيوية التي تهم الشعوب المغاربية.

2-2) أسباب وعوامل نجاح التجربة الأوروبية وتعثر التجربة المغاربية في التكامل:

إن نجاح التجربة الأوروبية لم يكن وليد الصدفة، وإنما كان نتاج مجهودات جبارة مع التعامل الرشيد في تجاوز العقبات والصعاب التي واجهتها، وقد تدعمت هذه التجربة بتوافر الرغبة والإرادة السياسية، هذه الأخيرة التي لم تستطع الدول المغاربية أن توفرها، في مقابل تشبثها بالسيادة الوطنية المزعومة وعدم تقديم التنازلات لصالح التجمع الإقليمي، ومن تم كانت الإرادة السياسية عائقا وسببا مباشرا لفشل المحاولات التكاملية فيما بينها.

2-2-1) أسباب وعوامل نجاح التجربة الأوروبية في التكامل: إن نجاح التجربة الأوروبية في التكامل يثير مجموعة من التساؤلات حول العوامل والعناصر التي ساعدتها على تحقيق ذلك، وجعلت من تجربتها نموذجا يحتذى به في مجال التكامل والتي تتمثل في[15]:

- إن بناء أي مشروع حضاري لا يتحقق إلا من خلال وحدة العمل ووحدة الإرادة السياسية، وهي الركيزة الأساسية نحو وحدة الهدف، وتغذية الشعور القومي لدى الشعوب الأوروبية وتجاوز الاختلافات والتناقضات فيما بينها؛
- ارتكزت فكرة الاندماج على فكرة جوهرية وهي ضرورة استرجاع أوروبا لمكانتها الدولية وقدرتها على التأثير في الأحداث الدولية، وهو ما لا يتأتى إلا بتحسين قدراتها الاقتصادية من خلال عمل أوروبي واحد قائم على الإرادة الجماعية لهذه الدول؛
- وجود محكمة عدل لحسم الخلافات بين الدول ومؤسساتها اعتمادا على معاهدة الجماعة، واحترام القرارات الصادرة من المحكمة من كل الأطراف المشاركة؛
- وجود مجلس وزاري يضم ممثلي الدول الأعضاء وفي كافة التخصصات، كأعلى سلطة لاتخاذ القرارات في الاتحاد، وإقرار مختلف التشريعات والتناوب في رئاسة المجلس؛
- اعتماد صيغة التصويت عند اتخاذ القرارات بتوزيع عدد الأصوات بما يتناسب والحجم السكاني والاقتصادي والسياسي لكل دولة، والإجماع الإلزامي في المسائل المهمة.

بالمقابل تميزت تجربة التكامل الأوروبي بثلاث خصائص رئيسية مقارنة بالتجربة المغاربية، وساهمت بشكل كبير في نجاح الأولى وإخفاق الثانية، أولا ملاءمة المنهج المستخدم في التكامل، وذلك بتطبيق المنهج الوظيفي بمراحله المتعاقبة في الجانب الاقتصادي، وذلك قبل الشروع في بناء الوحدة السياسية بمراحلها المتعاقبة أيضا، وثانيا القدرة على ابتكار حلول غير تقليدية للمشاكل التنظيمية، وثالثا توافر محيط ديمقراطي أحاط بالتجربة التكاملية برمتها، ووفر لها الحماية والقدرة على الاستمرار[16].

2-2-2) أسباب وعوامل فشل وتعثر التجربة المغاربية في التكامل: إن فشل وتعثر التجربة المغاربية في التكامل، بعود بالأساس إلى ثلاثة أنواع من العوائق والعراقيل، عراقيل ذات طابع سياسي، عوائق ذات طابع اقتصادي، وأخرى ذات طابع مؤسساتي وقانوني.

- **العوائق والعراقيل ذات الطابع السياسي:** لقد اعترض قيام التكامل المغاربي جملة من العراقيل والمعوقات السياسية منها ما هو ظرفي، وأخرى مزمنة كانت ولازالت تعرقل قيام اتحاد المغرب العربي[17]:

- اختلاف الأنظمة السياسية بين الدول المغاربية؛
- ضعف أو غياب الإرادة السياسية في الدول المغاربية[18]؛
- قضية لوكاربي والحظر المفروض على ليبيا؛

- الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر[19]؛
- قضية الصحراء الغربية كعامل أساسي في عرقلة مسيرة الاتحاد[20].

- **العوامل والعراقيل ذات الطابع الاقتصادي:** بالإضافة إلى المشاكل السياسية السابقة، فإن قيام تكامل مغاربي يعاني من عدد من العراقيل والمعوقات الاقتصادية بما في ذلك[21]:

- ضعف حجم التجارة البينية بين الدول المغاربية؛
- ضعف التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف؛
- التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج؛
- التباين والاختلاف في السياسات والنظم الاقتصادية وتخلفها؛
- تفضيل التكامل عن طريق آلية السوق على الترتيب الهيكلي[22].

- **المعوقات والعراقيل ذات الطابع المؤسساتي والقانوني:** تتمثل في الواقع في ثلاثة مسائل أساسية هي جوانب النقص في معاهدة مراكش ومحتواها من خلال ما تتميز به من خصائص الاقتضاب والتعميم وعدم الوضوح (فهي تحتوي على 19 مادة فقط، في حين نجد أن معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة سنة 1957 تحتوي على 248 مادة بها 4 ملاحق و9 تصريحات)، بالإضافة إلى عدم تحيين النصوص القانونية الصادرة منذ سنوات تماشيا مع التطورات الحاصلة اليوم، وكذا اعتماد قاعدة الإجماع التي تعتبرا شرطا في اتخاذ القرارات، وهو ما عرقل المشاريع وعطل الإنجازات، وهذا ما انعكس سلبا على تحقيق الأهداف المرجوة من الاتحاد المغاربي[23].

خلاصة:

في ختام البحث ومن خلال ما سبق تم التأكيد على صحة الفرضيات التي وضعت كإجابات على التساؤلات المطروحة في هذا البحث، حيث تبين من خلال تحليل هذه الفرضيات في إطار ظروفها الداخلية و الخارجية أنها الإجابات الضرورية عن تساؤلات البحث المهمة، والتي من خلالها يمكن استخلاص أهم النتائج والدروس المستفادة من هذه التجربة الأوروبية في التكامل ومحاولة تطبيقها على التجربة المغاربية.

ومن النتائج المتوصل إليها:

1. لقد عرف العالم تجارب عديدة في مجال التكامل، غير أن التجربة الأوروبية استطاعت أن تفرض نفسها وأن تحتل موقعا فريدا ومتميزا بين جميع هذه التجارب؛
2. يعود هذا التميز إلى أسباب كثيرة ربما كان أهمها حجم الإنجازات المحققة من ناحية، وخصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها من ناحية أخرى ؛
3. لقد أكدت التجربة الأوروبية وبالدليل القاطع المستمد من الممارسة العملية، على أن نقل نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا وغير المتجانسة ثقافيا، من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل، وصولا إلى الوحدة هو أمر ممكن، شريطة توافر عوامل دولية وإقليمية ومحلية خاصة؛
4. لقد استطاعت التجربة الأوروبية أن تبتكر من الأدوات والتقنيات والآليات ما مكنها من التغلب بالفعل على أوضاع التنافر وعدم التجانس، وهي الأوضاع التي كثيرا ما تسببت في إفشال العديد من محاولات التكامل الإقليمي، ومنها المحاولة المغاربية؛
5. إن كل من التجربتين انطلقتا في وقت متزامن تقريبا، فقد توقع الكثيرون أن تحقق الأولى إنجازات أكبر وأسرع مما حققته الثانية بسبب تفوق ما تملكه من مقومات وعناصر الوحدة، غير أن الواقع جاء مخالفا لكل الطموحات والتوقعات؛
6. لقد حققت التجربة الأوروبية نتائج بدت حينئذ صغيرة أو بطيئة، لكنها استطاعت بالتراكم أن تحدث نقلة نوعية هائلة فى اتجاه تحقيق الهدف الأسمى وهو الوحدة، أما التجربة المغاربية التى حققت فى بدايتها بعض الخطوات والمراحل، فكانت سرعان ما تتنكس وتعود لتدخل من جديد فى طريق مسدود.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التى يمكن أن تأخذ بها الدول المغاربية لإعادة إحياء تجربة التكامل فيما بينها:

1. تحييد الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، وهو ما يمكن من إطلاق وتقدم العملية التكاملية إلى الأمام، والحيلولة دون تجمدها الكامل والعودة دائما إلى نقطة الصفر كما حدث ويحدث دائما بالنسبة للتجربة المغاربية؛
2. التعامل مع الاختلالات الهيكلية التي تحدث فجوة كبيرة بين النظرة القطرية والنظرة الإقليمية (القومية) التي تتزايد أهميتها مع تقدم مسيرة التكامل؛
3. بناء مؤسسات وأجهزة فعالة، إذ أن إدارة العملية التكاملية تحتاج إلى مؤسسات قوية قادرة على حل المشاكل التي تعترض تنظيم العلاقة بين دول مستقلة ذات سيادة؛
4. معالجة مسألة تعدد الأجهزة والمؤسسات والتضارب الذي ينشأ بين عمليتي التعاون الإقليمي البسيط والتكامل الذي يفضي إلى الوحدة السياسية والاقتصادية؛
5. تفصيل مراحل العمل التكاملي خاصة بالنسبة لمراحل العمل الأولى، من خلال التزامات الدول الأعضاء وكيفية اتخاذ قرارات مشمولة بالتنفيذ، وبالتالي وضع بجانب ذلك إطارا عاما لباقي مراحل الوحدة السياسية والاقتصادية؛

6. الاستمرارية في العمل التكاملي، وتعتبر الديمقراطية شرطا أساسيا لتوفر الاستمرارية في أي تجربة تكاملية، فتوفر هذا الشرط هو الذي حمى التجربة الأوروبية من خطر التوقف أو التراجع أو الانهيار، مثلما حدث مع التجربة المغاربية التي غاب عنها هذا الشرط تماما.

وفي الأخير يمكن القول إن تطبيق التجربة الأوروبية على الواقع المغاربي الراهن للوصول إلى التكامل المغاربي ينقصه الكثير من الإنصاف بالرغم من أهمية تطبيق المعايير المنهجية في التجربة الأوروبية والاستفادة منها في التجربة المغاربية، لكن الأخذ بحذافير هذه التجربة لن يوصل إلى تحقيق التكامل المغاربي.

الهوامش والمراجع:

[1] - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، « آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي »، ط 1، دار الجامع للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 474.

[2] – « آفاق الاقتصاد العالمي: الحفاظ على التعافي »، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2009، ص 75.

[3] - Commission européenne, « commerce international-production »,28/05/2015 www.ec.europa.eu.

[4]- Mebtoul Abderrahmene, « Tous les pays du Maghreb représentent 0,60% du PIB mondial », journal le Matin Algérie, 31/05/2015, http://www.lematindz.net/news/14881-tous-les-pays-du-maghreb-represente-060-du-pib-mondial.html.

[5] - لعجال أعجال محمد أمين، « معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك»، مجلة الفكر، جامعة بسكرة، العدد الخامس، سبتمبر 2010، ص 30.

[6]- Rahal Ali &Tahar Haroun, « le partenariat Maghreb arabe-union européenne : quel avenir ? », revue des sciences économiques et de gestion, publiée par l'université de Batna, N°2, 2003, P02.

[7] - طارق عبد الله أحمد منقوش، « رؤية مستقبلية لبناء القدرة التنافسية لقطاع الزراعة المغاربي في الأسواق الدولية» ، المكتبة العصرية، المنصورة–مصر، 2013، ص ص 64–65.

[8] - حسن نافعة، « الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا »، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 2004، ص 28.

[9] – ابراهيم غرايبة، عرض كتاب « الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا لحسن نافعة»، 2015/03/15، http;//www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2005/3/14/.

[10] - جمال الدين زروق، «مقارنة السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة »، دراسات اقتصادية، تصدر عن صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 18.

[11] – محمد بوبوش، « وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخري »، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 42، ربيع 2008، ص 89.

[12] – لعجال أعجال محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[13] – حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص 569.

[14] – علي الحاج، « سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة »، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 571.

[15] - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 481–482.

[16] - حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 581–585.

[17] - رزيق كمال & بن مكرلوف خالد، « فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والأفاق »، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي التاسع الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، الأردن، 24 – 25 أفريل 2013، ص 10.

[18] – محسن الندوي، « تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة »، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، 2011، ص 318.

[19] – زايد عبيد الله مصباح، « اتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع »، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 23، أكتوبر 1998، ص 36.

[20] – ديدي ولد السالك، « اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل »، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 312، فيفري 2005، ص ص 59–60.

[21]- Kharbachi Hamid & autres, « Analyse synthétique et critique du partenariat euromaghrébin », Revue des sciences économiques, publiée par l'université de Sétif, N°04, 2005, P37.

[22] - عبد الحميد براهيمي، « المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية »، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 1996، ص 361.

[23]- Abdennour Bananter, « comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb ? », Séminaire international sur la sécurité et défense dans le méditerranée-les conflits régionaux et les stratégies de sécurité, Barcelone, 01-02 décembre 2008, P109.